العلاقات التركية الصينية الاقتصادية في مئوية آسيا

شريف ديلك* دنيز إستقبال**

ملخص: يتناول المقال الذي بين أيدينا العلاقات التركية الصينية في المجال الاقتصادي، حيث تعمل الصين التي تُعدّ ثاني أكبر اقتصاد في العالم على تحويل النموذج الذي حقّق لها نموًّا اقتصاديًّا لمواجهة تراجع الطلب والتدابير الحمائية المتزايدة في العالم إبّان الأزمة العالمية. وهذا يحتّم عليها أن تقيّم تركيا على أنها حليف بديل، ورغم أن العلاقات الاقتصادية التركية الصينية، ومبادرة «الحزام والطريق»، تتسببان في عدد من الشبهات، فإنهما تحملان فرصًا كبيرة ومهمّة. ومن ثَمّ، فإن العلاقات التجارية والاستثمارية التي ستبنيها الصين مع بلدان نامية مثل تركيا لإنجاح نهج العولمة من النوع الصيني ستكون حقل اختبار مهمّ من أجل نافذية نموذجها. وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للصين إقامة تعاون ثنائي مع منظور أكثر شفافية وشمولية يقوم على الربحية المتبادلة، وهذا سيساعد تركيا أن تؤدّي دورًا أكثر فاعليةً في منطقتها، وسيشكل مثالًا تستعين به بقية البلدان.

*جامعة صقاريا، تركيا

Turkish - Chinese Economic Relations in Asia Centennial

SHERİF DİLEK * DENİZ İSTİKBAL **

ABSTRACT *The article discusses Turkey-China economic relations. China, the world's second largest economy, is transforming its economic growth paradigm to counter declining demand and increased protectionism in the world during the global crisis. It is imperative that Turkey be assessed as an alternative ally. Although Turkey-China economic relations and the Belt and Road Initiative cause a number of suspicions, they hold significant opportunities. Therefore, the trade and investment relations that China will build with developing countries such as Turkey to make the globalization approach of the Chinese type successful will be an important test field for the permeability of its model. It will be important for China to establish bilateral cooperation with a more transparent and comprehensive perspective based on mutual profitability. This will help Turkey play a more active role in its region, and will serve as an example for other countries.*

* Seta, Turkey

** Istanbul University, Turkey

رؤيـة تركيـة
2020-(9/1)
148 - 131

DOI: 10.36360 / 1560- 009- 001- 009

عزلت الصين نفسها عن الاقتصاد العالمي حوالي 30 عامًا بعد تبنيها النظام الاشتراكي في أعقاب الغزوات والاضطراب الداخلية التي انتهت إبان الحرب العالمية الثانية. وجاءت حركات الإصلاح التي بدأت في عهد «دينغ شياوبينغ» في أواخر سبعينيات القرن الماضي لتشكّل انطلاقة لانفتاح الصين على الخارج، وتكلّلت هذه الإصلاحات بالنجاح بعد أن جرَت على مراحل، وتحوّلت الصين إلى قوة كبيرة لها تأثيرها في السياسة والاقتصاد العالميين. فالصين تشكّل اليوم كبرى اقتصادات العالم، بالنظر إلى فروق الأسعار بين البلدان، بعد أن كانت دولةً فقيرةً يعتمد اقتصادها المغلق على الإنتاج الزراعي، وتحوّلت إلى مركز قوةٍ عالميةٍ بفضل عضويتها الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 1971، والإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها اعتبارًا من عام 1980. ولا شك أنّ الصين تُعَدّ اليوم أحد أهم لاعبي الاقتصاد العالمي، وذلك بعد أن ارتفع ناتجها القومي من 150 مليار دولار في عام 1978 إلى 13.1 تريليون دولار في عام 2018، وارتفع بذلك دخل الفرد من 310 دولارات إلى 9.600 دولار، وبينما ازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل عالميًّا بمعدل 400٪، ازداد هذا المتوسط في الصين 8 أضعاف[1]، وبينما كانت حصة الصين في الاقتصاد العالمي 1.8 في المئة عام 1978 اقتربت اليوم من 15 في المئة، وأصبحت الصين تملك تأثيرًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي؛ بسبب النجاحات التي أحرزتها في التنمية الاقتصادية بناءً على إستراتيجية الانفتاح على الخارج، وحازت لقَب «تنين آسيا»، والفضل في ذلك يعود إلى هذه النجاحات التنموية الإعجازية التي حوّلتها إلى عملاق سياسي واقتصادي.

يقف وراء قصة النجاح الاقتصادي للصين عددٌ من العوامل المهمة نذكر منها: الهوية الإصلاحية للصين، وسوق العمالة الرخيصة، والتكاليف المنخفضة، ونموذج النمو الاقتصادي القائم على التصدير، والانسجام الاقتصادي مع الأسواق الإقليمية والعالمية، والأهمية التي تعيرها الحكومة للاقتصاد. فالصين التي أخرجت الهوية الإصلاحية من مركزية الدولة، وشددت على اتخاذ خطواتٍ من شأنها أن تعطي مزيدًا من الأهمية لاقتصاد السوق؛ ترسم بروفيلًا ناجحًا للانسجام مع النظام الاقتصادي العالمي المتغير، وذلك في ضوء القرارات التي اتُّخِذت في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني عام 2013. إن تحليل العلاقات التركية الصينية الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، خلال عملية التحوّل التي أعلن عنها رئيس الحكومة «شي جين بينغ» للرأي العام العالمي، يحمل أهميةً للإمكانات الاقتصادية التركية والحملات الاستثمارية الصينية في آن واحد، لكن إمكانات بلدانٍ مثل تركيا تحمل أهميةً أكبر عند النظر إلى أن حجم الاستثمارات الصينية في الخارج بلغت 1.94 تريليون دولار خلال الأعوام 2005-2018 [2]. في الأعوام نفسها، بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في تركيا قرابة 15 مليار دولار، وازداد البَلدانِ تقاربًا، ولاسيّما عبر مبادرة «الحزام والطريق» التي وفّرت فرصًا مهمّة في تمويل التنمية في تركيا. هذه الدراسة التي انطلقت من العلاقات التركية الصينية

الاقتصادية تتناول الاقتصاد الصيني والمكانة التي يتبوَّؤها اليوم في الاقتصاد العالمي، والبنية المتحوّلة للعلاقات الاقتصادية التي تربط الصين بتركيا باعتبارها قوة إقليمية صاعدة.

الاقتصاد الصيني: بنيته المتغيرة وموقعه في العالم

بعد تأسيسها بقيادة «ماو تسي تونغ» تبنّت جمهورية الصين الشعبية النظام الاشتراكي، وفي سنواتها الأولى، رجّحت كفّة الأيديولوجية الاشتراكية في البنية الاقتصادية التي كانت تقوم على الزراعة، لكن النظام الاشتراكي المعتمد على الزراعة لم يوفر زيادة في إنتاجية الاقتصاد، ولم يحقق النجاح المأمول لإستراتيجيات التنمية التي جرى العمل على رسمها بحيث يبقى الاقتصاد الصيني في معزل عن العالم الخارجي. أما إستراتيجية الانفتاح على الخارج التي تبنتها الصين إثر الإصلاحات الاقتصادية التي نفذها «دينغ شياوبينغ» الزعيم الإصلاحي بعيد عام 1978، فقد عزّزت آلية الأسواق، فجرى تحرير نظام التنمية التي تعتمد على التصدير، ومن ثَمّ جرى تحرير التجارة تدريجيًّا. وهكذا فتحت الصين أسواقها على العالم الخارجي بطريقة خاضعة للرقابة باستثناء قطاع الأموال[3]. وأدّى انفتاح اقتصاد الصين على العالم الخارجي تحت رقابة الدولة إلى ارتفاع معدّل النمو في السنوات اللاحقة، وتحويل الصين إلى لاعب رئيس ومؤثّر في

الاقتصاد العالمي. ورؤوس الأموال الأجنبية التي تدفقت إلى الصين بمعدلات مرتفعة وفّرت تطبيق النظام التنموي القائم على التصدير والمدعوم بقيادة الدولة، وكانت للعمالة الرخيصة والتكاليف المنخفضة التي أوجدها النظام الاشتراكي في سنوات الدولة الأولى آثارٌ إيجابية في الصادرات في فترة ما بعد التحرير الاقتصادي، إذ ارتفعت الصادرات من 7.17 مليار دولار إلى أكثر من 2.2 تريليون دولار في السنوات الأربعين الماضية.[4]

إن اندماج الصين في الاقتصاد العالمي بشكل منضبطٍ اعتمادًا على هذا النظام الذي تبنّته زاد من قوتها التنافسية في المجالات التي تحمل التفوق المقارن. فالفوقية التنافسية التي تحقّقت بسبب رخصة العمالة وانخفاض التكاليف والاستثمارات الجذّابة على وجه الخصوص أصبحت العنصر الأهم في نجاح التنمية الاقتصادية المتركزة على التصدير. هذه الإنتاجية والفوقية التنافسية المكتسبة جعلت القطاع الخاص أكثر فعالية في الأسواق، وأمّنت انتشار مجالات الاستثمار الجديدة في جميع أنحاء البلاد. والإصلاحات التي تمّت تحت إشراف الدولة وُصِفت بأنها نهج رأسمالية الدولة من النوع الصيني. وعلى الرغم من أن الصين قد أدارت عملية التنمية بتوجّهات الدولة الاستبدادية، فإنها رسمت صورة ناجحة في الحفاظ على الاستقرار السياسي وإدارة التغيير الاقتصادي. وبفضل الفوقية التنافسية الناجمة عن الإصلاحات التي أُجرِيت في النظام الاقتصادي القائم زادت الصين من حصتها في سوق التصدير العالمي مع مرور الزمن، وأصبحت الأكثر تصديرًا بين دول العالم. وهكذا أصبحت بعض البلدان النامية تقتدي بهذه السلطة العامة المركزية وتأثيرها في الأسواق.

وبينما يظهر بشكل متزايد أهمية فراغ القوة في النظام العالمي؛ تشد الصين انتباه العالم بتجارتها الخارجية واحتياطيها من العملة الأجنبية، واستثماراتها في الخارج، واستثماراتها الأجنبية. وبينما أثار انكماش التجارة الدولية وانخفاض معدلات النمو في الاقتصاد العالمي إبان الأزمة العالمية تساؤلات حول النظام التنموي القائم على التصدير في الصين؛ أطلق هذا الوضع تحولًا اقتصاديًّا كبيرًا في ظل الحروب التجارية. وهكذا بدأت الصين في إصلاح نظامها التنموي الذي ملكته بفضل العمالة الرخيصة والتكاليف المنخفضة. لكن سرعة انزياح الإنتاج نحو الهند ودول جنوب شرق آسيا (مثل فيتنام وكمبوديا وإندونيسيا) في ظل ارتفاع الأجور في سوق العمل أدّت إلى تراجع جاذبية انخفاض أجور الأيدي العاملة باعتبارها عاملًا في استدامة الفوقية

> **"بعد تأسيسها بقيادة «ماو تسي تونغ» تبنّت جمهورية الصين الشعبية النظام الاشتراكي، وفي سنواتها الأولى، رجّحت كفّة الأيديولوجية الاشتراكية في البنية الاقتصادية التي كانت تقوم على الزراعة"**

التنافسية. وارتقاء البلدان المذكورة إلى موقع المنافس من حيث تكاليف قطاع التصنيع حمل الصين على التحوّل إلى مجالاتٍ تتطلب مزيدًا من التكنولوجيا ورؤوس الأموال، فكانت هذه الظروف الخارجية سببًا في ظهور عوامل اقتصادية محلية وإقليمية جديدة.[5]

إستراتيجيات الصين الاستثمارية

تُعَدُّ الصين اليوم من أكثر الدول التي تجذب الاستثمارات وتستثمر في البلدان الأجنبية، فالصين التي تجذب الاستثمارات الكبيرة من الدول الأخرى بفضل الحوافز التي تقدمها في سبيل التنمية الاقتصادية- أصبحت اليوم في موقع المستثمر الصافي من خلال الاستثمارات التي تقوم بها في بلدان أخرى بفضل الخبرات العملية «know-how» التي اكتسبتها عبر هذه الاستثمارات. وإلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يثيرها معدلات الأرباح في الصين؛ تملك استثمارات الصينيين التابعين لسلالة «خان» المقيمين خارج الوطن الأم حصة كبيرة في إجمالي هذه الاستثمارات. فهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم اليوم في الصين تُعَدّ إحدى العوامل التي تؤثر في الشركات الدولية في تأمين الانتقال إلى نموذج اقتصادي يعطي الأولوية للاستهلاك المحلي. والتراكم التكنولوجي الذي توفّره الاستثمارات الأجنبية في الصين يُسهم بشكل كبير في الاستثمارات الضخمة في الخارج. وبفضل ذلك لم تعد الصين مجرد دولة تجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال من الخارج، بل أصبحت كذلك الدولة التي تقدّم رؤوس الأموال وتقوم بالاستثمارات خارج أراضيها. وهذه الاستثمارات الصينية في البلدان الأجنبية بدورها تتضمن أهدافًا إستراتيجية تسعى من خلالها إلى الحصول على التكنولوجيا والحصول على حصتها في الأسواق العالمية.[6]

في عام 2016، بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج 196.1 مليار دولار، لتبلغ بذلك استثماراتها الأجنبية المباشرة أعلى مستوياتها في تاريخها، وتصبح ثاني أكثر البلدان استثمارًا في الخارج، لكنه تراجع في عام 2017 إلى 124.6مليار دولار، في المقابل شهد هذا الحجم ارتفاعًا في الدول الأوربية. وفي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين لم يُلاحَظ تغيّر كبير بين عامي 2016 و2017، وأصبحت الصين في هذين العامين ثالث دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم[7]. والسبب المهمّ الكامن وراء تراجع الاستثمارات الأجنبية في الصين هو الحماية التجارية التي تطبقها الدول الغربية المتقدمة بعد الأزمة العالمية.[8]

بلغت أسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أدّت دورًا مهمًّا في النمو الاقتصادي الرفيع المستوى في الصين بعد عام 1990 حجمًا قدره 1.61 تريليون دولار في عام 2018، وبلغ حجم هذه الأسهم في الفترة ذاتها في الولايات المتحدة 8.07 تريليون دولار. وتبوّأت الصين في هذا السياق مكانتها بين البلدان الأكثر امتلاكًا لأسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وباتت تنافس الدول الغربية الصناعية.[9] وتبوّأت الصين المرتبة السابعة عالميًّا من حيث الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في عام 2007، وصعدت إلى المرتبة الثانية بحجم قدره 142 مليار دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية (226 مليار دولار أمريكي) في عام 2018. وتشكّل الشركات الأجنبية التي تستثمر في الاقتصاد الصيني منذ أوائل الثمانينيات ربع إجمالي الشركات، وتبلغ حصتها في إجمالي الصادرات قرابة 50 بالمئة، فبفضل العمالة الرخيصة والتكاليف المنخفضة تنقل الشركات ذات المنشأ الأجنبي قدرًا كبيرًا من استثماراتها إلى الصين منذ التسعينيات. وهذه الشركات لها دور ملحوظ في النمو الاقتصادي الذي وصلت إليه الصين اليوم.[10]

وفّرت فوائض التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال إلى الصين حتى الآن مستويات مرتفعة في احتياطي العملات الأجنبية، وحملت تراكمات القوة الاقتصادية الصينَ إلى موقع الريادة في الاقتصاد العالمي في مجال احتياطيات العملة الأجنبية. كما تُعَدّ الصين (إلى جانب احتياطيها من العملة الأجنبية الذي يبلغ 3.1 تريليون دولار) أكبر مشترٍ لسندات الخزينة الأمريكية التي تُقدَّر بقيمة 1.12 تريليون دولار.[11] علاوة على ذلك، يبلغ احتياطي الذهب الرسمي لدى الصين 61 مليون أونصة تقريبًا.[12] وبذلك تملك الصين ثقلًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي بفضل هذا الاحتياطي الضخم من العملات الأجنبية والذهب والاستثمارات الكبيرة في سندات الخزانة الأمريكية. وعلاقة الاعتماد المتبادل هذه بين الولايات المتحدة والصين اللتين تتنافسان اقتصاديًّا وسياسيًّا تشير إلى أن الحرب التجارية بين الجانبين ستعود بالضرر على كل من الجانبين. ويمكن أن يؤدّي احتياطي الصين الضخم من العملات الأجنبية دورًا مهمًّا في حال نشوب صراع قابلٍ للتفاقم.

إن تدفّق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى الصين والذي اكتسب تسارعًا بسبب العولمة، مكّنَ الصين من الاستثمار في الأسواق الخارجية منذ تسعينيات القرن الماضي. فباتت الصين تتجه بفائضها الجاري إلى الأدوات الاستثمارية، وتأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صدارة هذه الأدوات. فقد شهدت استثمارات الصين (التي تتصرف بشكل أكثر إستراتيجية من الدول الغربية) في الاقتصاد العالمي ارتفاعًا كبيرًا خلال العقد المنصرم. ففي العهود الماضية، كانت الصين تقوم بمعظم استثماراتها الخارجية في الولايات المتحدة، ولكنها اليوم أصبحت توجهها إلى مختلف دول العالم، ويُعزَى السبب في ذلك إلى الأزمة العالمية 2008، وسياسات الحماية التجارية المتزايدة ضدها، فتستفيد من الأداء التجاري للبلدان التي تستثمر فيها بغية إزالة العراقيل التجارية الموجّهة إلى صادراتها على وجه الخصوص.[13] يبيّن الجدول 1 البلدان العشرة الأولى التي استثمرت فيها الصين بشكل كبير في الفترة 2005-2018. ويتبين

أن مجموع الاستثمارات في هذه البلدان 37.4 في المئة من مجمل الاستثمارات الصينية التي تقدَّر بـ 1.941 تريليون دولار.

البلدان	مليار دولار	الحصة الإجمالية في الاستثمار (٪)
أمريكا	182.6	9.3
أستراليا	111.6	5.7
إنكلترا	85.3	4.4
البرازيل	64.8	3.3
كندا	53.7	2.7
باكستان	51.9	2.6
نيجيريا	49.9	2.5
روسيا	47.1	2.4
ماليزيا	45.6	2.3
إندونيسيا	42.7	2.2
الدول الأخرى (ترليون دولار)	1.205	62.6
مجموع الاستثمارات (ترليون دولار)	1.941	100.0

الجدول 1: بلدان الاستثمارات الصينية الأكبر (2005–2018)[32]

وهكذا كان تزايد سياسات الحماية وتعزيزها بتطبيقات المواصفات التجارية سببًا في كون التحولات الهيكلية أمرًا لا مفرّ منه بالنسبة لدول تعتمد إستراتيجياتها التنموية على الصادرات مثل الصين. في هذا السياق، أدّت الانكسارات في النظام الاقتصادي الدولي الذي يشهد تسارعًا أكبر في عملية التحول إلى تقارب النهج والمنظور الاقتصادي التركي الصيني، ولهذا السبب فإن تحليل هذه المعادلة بشكل أكثر محليةً واتساعًا بعد إضافة تركيا مهمٌّ بالنسبة لتركيا والصين.

العلاقات التركية الصينية الاقتصادية

بحكم موقعها الجيوسياسي، تؤمّن تركيا وصولًا مريحًا جدًّا إلى الأسواق المختلفة وفي مقدمتها أسواق أوربا والشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى، لكن هذه الميزة بقيت بعيدةً عن التسخير الكافي في التجارة الخارجية لسنوات عديدة، وعندما أدركت تركيا أن التركيز على أسواق محددةٍ من أجل التصدير والاستيراد والاعتماد على عددٍ معينٍ من البلدان يعني أن تكون أكثر هشاشةً أمام الصدمات السياسية والاقتصادية وتراجع الطلب في تلك البلدان؛ عملت على التنويع في تجارتها الخارجية واستثماراتها الأجنبية بناءً على سياستها الخارجية متعددة الأبعاد، فنوّعت ووسّعت حقيبتها من البلدان التي تتاجر معها، وسعت للذهاب

إلى البلدان الأبعد من الدول المجاورة والإقليمية، ولا تزال تسعى في سبيل ذلك. فتوجّهت بتجارتها الخارجية التي كانت تركز على الاتحاد الأوربي إلى إفريقيا وشرق آسيا والمحيط الهادي، وطوّرت العلاقات السياسية والاقتصادية مع بلدان تلك المناطق من خلال اللقاءات التي أجرتها على مستوى رؤساء الدول والوزراء. واشتد اهتمام تركيا بآسيا نتيجة انزياح مركز ثقل الاقتصاد العالمي إليها. وفي هذا السياق، أصبحت الصين الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادي أكبر شريك تجاري لتركيا بعد أن ارتقت بشكل متزايد إلى مقام البلدان التي تستورد منها تركيا بضائعها.

إن العلاقات التجارية بين تركيا والصين مستمرةٌ منذ عام 2000 الذي تجاوز فيه حجم التجارة الخارجية بين البلدين وللمرة الأولى مليار دولار (الرسم البياني1). وارتفع حجم التجارة الخارجية في العلاقات الثنائية من 7.4 مليار دولار في عام 2005 إلى 19.5 مليار دولار في عام 2010، وبلغ 23.6 مليار دولار في عام 2018. وكانت صادرات تركيا عام 2018 حوالي 2.9 مليار دولار، وارداتها 20.7 مليار دولار. على الرغم من أن صادرات تركيا للصين تشهد انخفاضًا طفيفًا مقارنة مع العام السابق، فإن العجز التجاري الخارجي الذي يتجاوز متوسّطه السنوي 20 مليار دولار مستمرٌ منذ عام 2013 (باستثناء عام 2018). هذا يعني أن تركيا مقابل تصدير بضاعة بقيمة دولار واحد تستورد بضاعة بقيمة 8 دولارات، وهذه العلاقة غير المتكافئة التي تبدي تطورًا لمصلحة الصين تعادل ثلث عجز الحساب الجاري لتركيا، فحصّة الصين في الصادرات التركية 1.7 في المئة بينما حصتها في الواردات هي 9.2 في المئة. ومن هنا يتضح أن التجارة مع الصين ليست لمصلحة تركيا، ومن ثَمّ هناك حاجة ماسة لتطوير علاقات تجارية عادلة ومتوازنة.

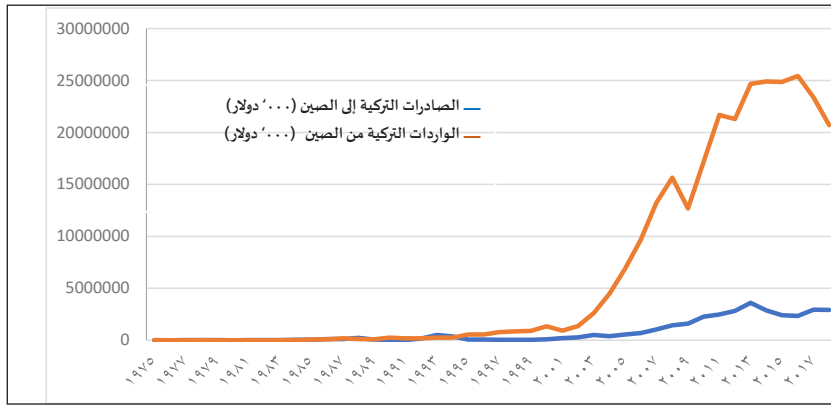

الرسم البياني1: التجارة الخارجية التركية الصينية (1975-2018)[31]

يبين الوضع الحالي أن تركيا خلال الـ17 عامًا الماضية لم تحقّق الفوائد والمزايا الكافية في صادراتها إلى الصين. ففي هذه الفترة، يشكّل الملح والكبريت والإسمنت والجير الذي حلّ محل صادراتها من الحديد والصلب- ثلث إجمالي الصادرات التركية إلى الصين، وعند إلقاء نظرة عامة على السلع التي تصدّرها تركيا إلى الصين، تظهر أمامنا المواد الخام والسلع شبه

المصنعة التي لا تتطلب التكنولوجيا المتقدمة. بالمقابل، نلاحظ أن تركيا تستورد من الصين سلعًا تعتمد على الصناعة، التي يمكن تعريفها بأنها تتطلب تكنولوجيا متقدمة أو رؤوس أموال. وتشمل السلع المستهدفة التي تتصدر قائمة الصادرات التركية إلى الصين سلعًا ذات صلة بقطاعات مختلفة، نذكر منها: المواد الغذائية والمنسوجات والسيارات والموارد الطبيعية والآلات والمعدات والمواد الصناعية والكيميائية والطبية.[14] هذه السلع المذكورة تأتي بين السلع التي تحاول الصين استيرادها بكميات كبيرة في الأعوام الماضية، وتركيا بالمقابل تحدّد هذه السلع بأنها السلع المستهدفة على المدى القصير، وتهدف للوصول بصادراتها إلى 5 مليار دولار. وقد تخلفت تركيا عن تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والتكنولوجيا المتقدمة، وظلت تصدّر إلى الصين السلع التي لا تتطلب التكنولوجيا المتقدمة. وتشكيل السلع الأعلى حصتين تصديريتين أكثر من 50 ٪ من الصادرات بين عامي 2000 و2017 يشير إلى أن تركيا لا تزال تصدر إلى الصين المنتجات غير المصنعة ذات القيمة المضافة المنخفضة، وأنها لم تجرِ تنويعًا كبيرًا في سلة السلع.[15]

الاستثمارات الصينية في تركيا

عند النظر إلى سير العلاقات التجارية التركية الصينية، يلاحظ أنها لا تزال دون المستوى المطلوب، ولاسيّما فيما يتعلق بالاستثمارات، ويتضح أن الاستثمارات بين البلدين بقيت محدودةً حتى مطلع الألفية الثالثة، ثم بدأت تبدي ارتفاعًا. والصين بلد حقّق نجاحًا كبيرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية بدلًا من الاستثمار في الخارج حتى وقت قريب مضى، لكنها في السنوات الأخيرة حقّقت كذلك زيادة كبيرة في استثماراتها الأجنبية تماشيًا مع أهدافها في تغيير سياساتها الخارجية، والتحول في بنيتها الاقتصادية. وتركيا تأخذ مكانها بين استثمارات الصين الخارجية بما لديها من أسهم استثمارات تقارب 15 مليار دولار (الجدول2)، لكن استثماراتها في تركيا تُعَدّ منخفضة مقارنة مع استثماراتها في الشرق الأوسط والدول الأوربية، وعندما نضع نصب العين أن تركيا لديها إمكانية لجذب المزيد من الاستثمارات في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، يمكن القول إن الاستثمارات الصينية في تركيا ستشهد تنوعًا وزيادة. وإذا ما قورنت تركيا التي تتبوّأ المرتبة السادسة بين دول الشرق الأوسط التي تستثمر فيها الصين؛ مع غيرها من البلدان الأوربية، يتضح أن أسهم الاستثمارات الصينية فيها أخفض من أسهم ألمانيا وإنكلترا وفرنسا.

التاريخ	الشركة الصينية	(مليار دولار)	مجال الاستثمار	الشركة التركية الشريكة
2005	China Railway Construction, Genertec	1.270	المواصلات	Cengiz ve IC Ictas
2007	Sinomach	0.610	الطاقة	Eren Grup
2008	China National Building Material	0.110	العقارات	-

Hema Enerji	الطاقة	0.760	Datong	2008
European Nickel	التعدين	0.440	China National Chemical Engineering	2009
-	الطاقة	0.360	Sinomach	2010
Eren Grup	العقارات	0.780	Sinoma	2010
-	الطاقة	0.640	China National Chemical Engineering	2011
Hattat Holding	الطاقة	0.850	China Power Investment and AVIC	2012
-	النقل	0.120	Chery Auto	2012
-	الطاقة	0.600	China Electric Equipment	2012
Hattat Holding	الطاقة	0.130	Harbin Electric	2012
Ciner Holding	الأدوية	1.100	China National Chemical Engineering	2013
Aksa Enerji	الطاقة	0.460	Genertec	2013
Hattat Holding	الطاقة	2.400	Harbin Electric	2013
-	الطاقة	0.220	Sinomach	2013
Tekstil Bankası	التمويل	0.320	ICBC	2014
OEDAS ve OEPAS	الطاقة	0.380	Sinomach	2015
Limak Holding	العقارات	0.160	Sinoma	2015
Votorantim Cimento	العقارات	0.100	Sinoma	2015
Fina Limanı-Kumport	النقل	0.920	China Merchants, CIC, China Ocean Shipping (COSCO)	2015
Hattat Holding	الطاقة	0.660	Dongfang Electric	2016
-	التمويل	0.110	Bank of China	2016
Netas	التكنولوجيا	0.100	ZTE	2016
-	الطاقة	1.090	Power Construction Corp	2018
Toya	الطاقة	0.300	China Energy Engineering	2018

الجدول 2: الاستثمارات الصينية في تركيا [30]

يشغل قطاع الطاقة حيزًا كبيرًا بين الاستثمارات الصينية في تركيا، فمن الملاحظ أن استثمارات بقيمة 15 مليار دولار تقريبًا تركزت بشكل خاص في مجال الطاقة والنقل على غرار الاستثمارات التي تمت في بلدان أخرى ضمن مبادرة «الحزام والطريق»[16]؛ لأن الطاقة مجال استثمار يحمل أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين. توجد في تركيا حاليًّا استثمارات صينية تُقدَّر قيمتها بـ7 مليارات دولار تقريبًا في مجال توليد الكهرباء (اعتمادًا على محطات حرارية تعمل بالفحم بوصفه وقودًا بصورة أساسية) وتوزيعها، وتَشارك التكنولوجيا. ويتم جزء من الاستثمارات المذكورة عبر الانضمام المباشر للشركات الصينية التي تضم عددًا كبيرًا من الشركات الوطنية- إلى الأسواق التركية، ويتم الجزء الآخر عبر الشراكات المبنية مع الشركات التركية.[17]

تقع تركيا قريبًا من البلدان التي تبدي عرضًا وطلبًا للطاقة، لذلك تشكّل مركز جذب الاستثمارات في هذا المجال، وهذا يعزّز مكانتها من حيث سلامة خطوط نقل الطاقة على الصعيدين المحلي والدولي. إضافة إلى ذلك، تأتي السكك الحديدية ومعدات الطاقة التي لها أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين؛ بين الأولويات التي ستحدّد مسارها من حيث الإستراتيجيات المستقبلية. فالصين التي تبدي موقفًا تنافسيًّا في إنشاء السكك الحديدية في إطار مبادرة «الحزام والطريق» يمكن أن تكون إحدى البدائل التي من شأنها أن تملأ ثغرات تركيا في الاستثمار في هذا المجال. وهناك أمرٌ آخر مهمٌّ ينبغي الانتباه إليه، ألا وهو أن تركيا لم تعد تتحرك بناءً على فهمٍ قائمٍ على جذب الاستثمارات من الخارج أيًّا كان المصدر. ولا بدّ من القول أخيرًا إنه يجب العمل على تحويل الاستثمارات القادمة من الصين إلى قطاع الأموال وتطوير التكنولوجيا المشتركة والصناعات التحويلية.

إستراتيجية جذب الاستثمارات في العلاقات الثنائية

إن التعاون بين الصين التي تسعى إلى أن تكون قوة عالمية وبين تركيا باعتبارها قوة ناشئة يحمل أهمية كبيرة. فسياسة الصين الخارجية تفضّل استخدام دبلوماسية الشراكة في منظور العلاقات الدولية، وتدير علاقاتها في إطار الشراكة الإستراتيجية. وفي هذا السياق، تتقدم علاقاتها مع تركيا وفق بيان السياسة الذي يتناول بناء شراكة إستراتيجية بين البلدين في مجالات التجارة والاستثمار والشراكة الاقتصادية والتعاون في الأمم المتحدة.[18] من هذه الناحية، يلاحَظ أن كلًّا من البلدين يولي أهمية لمفهوم الربحية المتبادلة في الأعمال الدولية. فالارتفاع الحاصل في مجالات التعاون طويل الأمد في العلاقات التركية الصينية سيساعد في انعكاس هذا الوضع على المجالات الأخرى، وإحراز تقدم

> **يشغل قطاع الطاقة حيزًا كبيرًا بين الاستثمارات الصينية في تركيا فمن الملاحظ أن استثمارات بقيمة 15 مليار دولار تقريبًا تركزت بشكل خاص في مجال الطاقة والنقل**

العلاقات في بقية المجالات. ينبغي على تركيا أن تبني مع الصين تحالفًا تجاريًّا استثماريًّا ثنائي الأبعاد في سبيل التعاون الاقتصادي: يتمثل **البعد الأول** في النشاط الذي ستخلقه الصين في الاقتصاد التركي عبر استثماراتها الأجنبية المباشرة التي ستجريها في تركيا، ويتمثل **البعد الثاني** في استثمارات المشروعات التي ستنفذها تركيا في مناطق مختلفة بالتعاون مع الصين. فتركيا لديها إمكانات لجذب المزيد من الاستثمارات خلال الفترة المقبلة في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، ومن المهمّ بالنسبة لتركيا أن تشمل علاقاتها الاقتصادية مع الصين مزيدًا من الأعمال المشتركة، وبخاصة في قطاع الصناعة والزراعة.

هناك تأكيدٌ بالرغبة في الاتفاق على تطوير التعاون الاقتصادي بين تركيا والصين، والقيام بالمشروعات والاستثمارات مع بقية البلدان. وتأتي بلدان إفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط في مقدمة البلدان التي تملك إمكانات كبيرة وتخطر بالبال لتحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي. وتتصدر خدمات التعهدات قائمة المجالات التي تشهد تنافسًا شديدًا بين الصين وتركيا. فشركات تعهدات البلدين في حالة تنافس في العديد من الأسواق وعلى رأسها أسواق المناطق المذكورة أعلاه، والتي تُعَدّ بيئة مناسبة لاستثمار الصين وتركيا باعتبارهما بلدينِ يخلو ماضيهما من آثار الاستعمار. وتركيا بتراثها الديني والعرقي والثقافي يمكنها أن تكون شريكةً جذابة جدًّا في طريق التعاون المحتَمل؛ لأن تركيا لديها فرصة كبيرة لتعميق التعاون الاقتصادي مع بلدان الشرق الأوسط من الناحية المذهبية، ومع بلدان آسيا الوسطى من الناحية الإثنية والثقافية، ومع بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية اعتمادًا على أدوات القوة الناعمة في سياستها الخارجية التي تطبقها في الأعوام الماضية. ومن ثَمّ فإن بناء شراكة بين الصين وتركيا في المشروعات الإستراتيجية التي يخططان القيام بها في خدمات التعهدات سوف يعود بالفائدة عليهما معًا.

تعود علاقات الصداقة الودية بين تركيا بإفريقيا التي بقيت تحت استعمار الغرب لسنوات طويلة إلى العهد العثماني. وتقارب تركيا الثقافي والديني مع البلدان الإسلامية جعل لها مكانة مختلفة في البلدان الإفريقية، وعندما نأخذ بالحسبان هذه القيم التي تملكها تركيا جنبًا إلى جنبٍ مع احتياطي العملة الأجنبية الموجودة لدى الصين بكميات كبيرة ورغبتها في الاستثمار في البلدان الأجنبية- يمكننا الحديث عن إمكانية بناء شراكة تركية صينية، وتنفيذ استثمارات من شأنها أن تجلب الأرباح والمكاسب إلى البلدان الإفريقية. فالصين تحوّل فائض احتياطيها الضخم من العملات الأجنبية إلى استثمارات في مناطق وقطاعات معينة باعتباره انعكاسًا لسياستها الخارجية، فتوفر التمويل اللازم لاستثمارات البنية التحتية الكبيرة بحسب الاتفاقيات التجارية مع البلدان النامية، في إطار سياستها الاستثمارية الإستراتيجية. والصين التي تنقل الرفاه التي حققتها لنفسها إلى دول أخرى نامية مثلها- تواصل بحثها عن أسواق بديلة مختلفة، فتوسّع مجال نفوذها. وبهذه الطريقة، تستخدم الصين أدوات الاستثمارات المباشرة في البلدان الأجنبية، وتنشأ قنوات اتصال جديدة في الاقتصاد العالمي. وقد عبّرت

الصين عن رغبتها في أن تكون صاحبة الكلمة في مجال تكنولوجيا المعلوماتية والروبوتات من خلال الاستحواذ على شركات التكنولوجيا الدولية، وحدّدت أولوياتها في الاستثمار في هذا المجال. في هذا الصدد، تريد الشركات الصينية أن يكون لها ثقل في هذه الأسواق من خلال شراء شركات التكنولوجيا الدولية. ومن الواضح أن الاستثمارات التي ستنفذها الصين في تركيا ستساعد في تكوين منظور لدى تركيا، ولاسيّما أن هذه الأخيرة ضعيفة في قطاع إستراتيجي عالميًّا مثل قطاع تكنولوجيا المعلوماتية.[19]

وهناك أمرٌ مهمّ يجري تأكيده باستمرار، وهو أن تركيا تشكل جسرًا بين آسيا وأوروبا، لكن تركيا حتى وقتٍ قريب لم تحقق نجاحًا كافيًا في الاستفادة من هذه الميزة والإمكانية التي لديها، وعندما قامت بمشروعات ضخمة في مجال السكك الحديدية والطرق البرية، أصبحت جاهزةً لتقوم بوظيفتها بنجاحٍ في تشكيل جسر بين القارتين (مثل جسر الغازي عثمان وجسر السلطان ياوز سليم، ونفقٍ إسطنبول ومرمراي). وعمل تركيا الحثيث في إنشاء خطوط القطارات السريعة، وشروعها في إنشاء خط القطار السريع الذي سيصل بين ولايتي أدرنه وقارص- يشيران إلى وجود مشروعات تريد الصين تنفيذها في إطار مبادرة «الحزام والطريق». فالصين تريد اختصار وقت تسليم البضائع التي تجري عن طريق النقل البحري إلى الدول الأوربية من خلال استعمال خطوط القطار عالية السرعة، وتريد إيصال البضائع التجارية عبر تركيا، وهذه الرغبة تتضح من خلال الاستثمارات والقروض الممنوحة. فالعلاقات الصينية التركية باتت واحدة من بنود جداول الأعمال الرئيسة، تماشيًا مع ضرورة تطوير شبكة تجارية مدمجة في المجالات كافة، بدءًا من النقل والمواصلات وصولًا إلى الخطوط اللوجستية، وهذا بطبيعة الحال يحمل أهمية في إيصال السلع المذكورة أعلاه إلى المستهلكين في وقت قصير، وأهمية دمج الخطوط اللوجستية مع جميع البلدان والموانئ لتطوير الاقتصاد التركي وتشغيله بشكل سليم- لا تقتصر على إيصال البضائع إلى المستهلكين، بل تتعداها إلى تحقيق انخفاض في التكاليف أيضًا.[20]

هناك قضايا ومسائل أخرى مختلفة ينبغي الانتباه إليها في العلاقات الصينية والتركية، نذكر منها: قضية الأويغور، ومسألة تايوان، ومسألة الجرف القاري في جنوب الصين. أما قضية الأويغور فهي قضية حساسة لكل من الصين وتركيا في سياساتهما الخارجية والداخلية على حد سواء، وقضيةٌ تسبب توترًا في العلاقات بين البلدين. ومن أجل أن تتقدم العلاقات التركية الصينية بدون مشكلات ينبغي على بكين أن تتخذ موقفًا يقوم على الشفافية في سياساتها التي تتبعها حيال الأويغور بحيث تضمن لهم الحريات وحقوق الإنسان. بالمقابل ينبغي على تركيا أن تقوم بمبادرات على أساس مصادر من الحكومة الصينية والحكومة ذاتية الحكم، لا على أساس مصادر وكالات الإعلام الغربية، وتؤدّي دور الوساطة بين الحكومتين حتى لا تأخذ القضية أبعادًا مختلفة. فالوصول إلى اتفاقٍ بين البلدين في هذا الشأن يمكن أن يسهم في أن يقوم

الأويغور المقيمون في تركيا بدور فاعل في تطوير العلاقات الثقافية بين البلدين، والتعرف إلى بعضهما بشكل أفضل.

من ناحية أخرى، ينبغي على تركيا التي تعيد النظر في علاقاتها مع الغرب، وترسم سياساتها الخارجية باعتبارها لاعبًا مستقلًّا- أن تمتنع عن التعاون الذي من شأنه أن يخلق التبعية في علاقاتها مع الدول الأخرى. في السنوات الأخيرة، تتوجه الانتقادات نحو السياسة التي تتبعها الصين تجاه بعض الدول والمعروفة في وسائل الإعلام الغربية باسم «فخ الاقتراض». فبعض البلدان قلقة إزاء مبادرات الصين الاتّجارية الجديدة neo-merkantilist التي تعير أهمية لنمو اقتصادها وتضعها في طريق العولمة. ومن ثَمّ فإن الانتقادات الموجهة للصين تقول إن الدول التي تقترض من الصين وفي مقدمتها دول إفريقيا وآسيا قروضًا طويلة الأمد وبكميات كبيرة تفوق قدرتها على سدادها- تفقد سيطرتها على بعض المجالات التي يمكن اعتبارها مجالات إستراتيجية، وذلك بحجة التخلف عن سداد ديونها.[21] هذه الانتقادات في الواقع مستمرةٌ مع إعلان بعض الدول انسحابها من مشروعاتها مع الصين[22]. والانتقادات الموجهة إلى الصين بأن الاستثمارات التي تجريها خلال الأعوام الماضية في بعض البلدان التي تنفتح على التطوير وتحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية بشدةٍ، عبر مبادرة «الحزام والطريق» أو عبر الشركات التي تأخذ على عاتقها دعم هذه الاستثمارات- تثير علامات استفهام في البلدان النامية على غرار تركيا. أضف إلى ذلك أن الشركات الصينية قد تعمل على توظيف عمال صينيين في المشروعات التي تنفذها خارج البلاد بتشجيع الحكومة، وهذا الوضع يؤدي إلى فقدان فرص العمل في هذه البلاد، ويلقي بظلاله على استثمارات الصين.

ومن هنا فإن إمكانية تدخل الصين في الشؤون الداخلية للبلدان التي تستثمر فيها، وسيادتها، من خلال مبادرة «الحزام والطريق»، واعتبارها تهديدًا لاستقلالية الاستثمارات- يلقيان بظلالهما على الاستثمارات الصينية، ومن ثَمّ، من المهمّ جدًّا أن تتشارك الصين المخاطر والمسؤوليات في المشروعات التي تنفذها مع البلدان الأخرى حتى تُثبِتَ من خلال مبادرة «الحزام والطريق» التي تُعرَف بأنها «الرؤية التنموية العالمية» عدمَ صحة هذه الانتقادات، ومن أجل نجاح هذه المبادرة على المدى المتوسط والطويل. من جانبٍ آخر، دفعت هذه المخاوف ماليزيا إلى تأجيل مشروع السكك الحديدية التي كان من المفترض تنفيذها من قبل الصين، ثم الإعلان عن استئناف مواصلة المشروع بعد حينٍ إثر اتفاق الطرفين على التكلفة.[23] ومن المهمّ كذلك أن تراجع الصين تركيبتها الاستثمارية، وتحرص على ألا تحمل هذه التركيبة صفة علاقة القروض-الديون التي ستشكل اعتمادًا طويل الأجل، وأن تقوم بمشروعات يمكنها أن تخلق عمالة محلية، من خلال نقل معارفها العملية «know-how» إلى البلدان التي تستثمر فيها. وعلى نحو مماثل، أدى ضلوعها مؤخرًا في مشروع «طريق الحرير الجديد» الخاص بإيطاليا إلى اندلاع نقاش حادٍّ في الاتحاد الأوربي، ولاسيما في ألمانيا. إن تقديم الصين إمكانات الاستثمار

والقروض لدولة عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع مثل إيطاليا، يمكن أن يعرّضها لعراقيل يضعها الاتحاد الأوربي،[24] والمتوقع في جدول أعمال الفترة المقبلة أن تتناول مطوَّلًا مسار العلاقات التجارية والاستثمارية التي ستبنيها الدول الأوربية مع الصين، وأبعاد المخاطر التي تحملها هذه العلاقات على بقية الدول الغربية المتقدمة. ولا شك أن الولايات المتحدة سوف تمارس الضغوطات في سبيل اجتناب حلفائها الغربيين أي تعاونٍ محتمَل مع الصين.

إمكانات السياحة

إن حجم العلاقات السياحية بين تركيا والصين ليست بالمستوى المطلوب. في هذا الصدد، ينبغي على تركيا أن تعتمد على السياحة الثقافية لجذب مزيد من السياح الصينيين إليها، وزيارة آثارها وصروحها التاريخية ومناظرها الطبيعية، والتعرف إلى التنوع الموجود لديها. بتعبير آخر، يمكن لتركيا أن تزيد من إمكاناتها السياحية إذا ما جرى تنظيم جولات تاريخية وثقافية من أجل السائحين الآسيويين ولاسيّما الصينين، على خلاف ما يفضّله السائحون الغربيون من البحر والرمل والشمس في تركيا. هناك تحرك لافت للانتباه في السائحين الصينيين القادمين إلى تركيا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عدد هؤلاء السياح إلى 395 ألف، بعد أن حصل ارتفاع في عددهم بنسبة 60 في المئة عام 2018 مقارنة مع عددهم في عام 2017.[25] أما خروج 156 مليون سائح صيني إلى خارج القطر في نفس العام، وإنفاقهم أكثر من 250 مليار دولار، فيشيران إلى إمكانية أن تحصل تركيا على حصة أكبر من هذه الكعكة العالمية. وعند التفكير في مقدار المبالغ التي ينفقها السياح الصينيون، أمكننا القول إن تركيا لديها إمكانات للحصول على مزيد من حصتها من تلك الكعكة العالمية في الفترة المقبلة.[26]

إن انخفاض عدد الرحلات الجوية بين تركيا والصين في الوقت الحالي يحد إمكانات النقل. فالخطوط الجوية التركية (THY) تنظم حاليًّا 34 رحلة أسبوعية بين البلدين،[27] لكن الرحلات التي تنظمها شركات الطيران الصينية ليست بالعدد الكافي. وتسعى تركيا لتوسيع علاقاتها التجارية والاجتماعية والثقافية مع الصين عبر جذب مليون سائح من الصين. ولو افترضنا أن الجميع يَودّون القدوم من الصين إلى تركيا في الوقت الراهن، فإن الرحلات الموجودة حاليًّا لا تكفي إلا لنقل 300 ألف شخص سنويًّا، وهذا الوضع يشير بوضوح إلى أن النقل الجوي لم يحرِ تقييمه بشكلٍ كاف.[28] ونتيجة المبادرة التي أطلقها الاتحاد الفندقي التركي (TÜROB) لزيادة عدد

> **يمكن لتركيا أن تزيد من إمكاناتها السياحية إذا ما جرى تنظيم جولات تاريخية وثقافية من أجل السائحين الآسيويين ولاسيّما الصينين على خلاف ما يفضّله السائحون الغربيون من البحر والرمل والشمس في تركيا**

الرحلات بين الصين وتركيا- أعلنت خطوط جنوب الصين الجوية China Southern التي تُعَدّ كبرى شركات الخطوط الجوية الصينية عن استئناف رحلاتها قريبًا، وذلك بعد أن أوقفت رحلاتها إلى تركيا عام 2016.[29] وممّا يدل على أن البلدين يعملان على تعزيز التعاون بينهما في هذا المجال بدْء تركيا تطبيق الفيزا الإلكترونية من أجل المواطنين الصينيين، إلى جانب وجود مستجدات من الجانب الصيني على غرار إحياء طريق الحرير التاريخي عبر مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقتها عام 2013، وإعلانها عام 2018 «عام السياحة في تركيا».

الخاتمة

بثقلها الكبير في الاقتصاد العالمي، تعمل الصين التي تُعدّ ثاني أكبر اقتصاد في العالم على تحويل النموذج الذي حقّق لها نموًّا اقتصاديًّا وتنمية اقتصادية لمواجهة تراجع الطلب والتدابير الحمائية المتزايدة في العالم إبّان الأزمة العالمية. فنموذج النمو الاقتصادي المذكور الذي يعطي الأولوية للصادرات والتوفير العالي والاستثمارات- يتحول نحو نموذج الاستهلاك المحلي والإنتاج ذي القيمة المضافة العالية. وعملية التحوّل هذه تؤثر في مكانة الصين في الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط والطويل، وتحمل بين طياتها فرصًا ومخاطر في علاقاتها مع تركيا، كما هو الحال في علاقاتها التجارية مع جميع البلدان. ومن الجدير بالذكر أن التوتر الذي تشهده علاقاتها مع الولايات المتحدة وبعض بلدان الاتحاد الأوربي على وجه الخصوص، يحتّم عليها أن تقيّم تركيا على أنها حليف بديل، وأن التحوّل الاقتصادي الذي تعيشه الصين والسياسات الحمائية التي تتعرض لها يزيدان من أهمية التعاون بين البلدين.

ورغم أن العلاقات الاقتصادية التركية الصينية، ومبادرة «الحزام والطريق»، تتسببان في عدد من الشبهات، فإنهما يحملان فرصًا كبيرة ومهمّة. فقد لوحظ من خلال التجارب المريرة أن السياسات الليبرالية الجديدة التي كانت تعدّ الوصفة السحرية التي يلجأ إليها البلدان من أجل الخلاص كما هو مزعوم- تعمّق الأزمات وعدم المساواة والصراع بين الطبقات، وأن هذا النموذج أوشك على نهايته. واليوم هناك تأكيد ريادة الدول في الأسواق، ولفت الانتباه إلى القطاع الخاص ودوره الذي يحمل صفة الداعم والقائد، وأن دور الدول في الأسواق يمكن أن يعود بالفائدة على البلدان النامية الأخرى من بعض النواحي، وذلك بناءً على «الرأسمالية الإستراتيجية» التي يجري تعريفها بالنموذج الصيني للتنمية. ومن ثَمّ، فإن العلاقات التجارية والاستثمارية والمالية التي ستبنيها الصين مع بلدان نامية مثل تركيا لإنجاح نهج العولمة من النوع الصيني الذي تنظر إليها البلدان الغربية بعين الريبة- ستكون حقل اختبار مهمّ من أجل نافذية نموذجها. وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للصين إقامة تعاون ثنائي مع منظور أكثر شفافية وشمولية يقوم على الربحية المتبادلة. وينبغي عدم النسيان أن العمل لإنجاح مبادرة «الحزام والطريق» في العلاقات الثنائية واضعين بالحسبان أن هذه

المبادرة ستساعد تركيا في أن تؤدّي دورًا أكثر فاعليةً في منطقتها، وزيادة منطقة نفوذها– سيشكل مثالًا تستعين به بقية البلدان.

الهوامش والمصادر

1. بيانات صندوق النقد الدولي. ويمكن أن يكون هناك اختلاف بين بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
2. The American Enterprise Institute and The Heritage Foundation.
3. Clem Tisdell, "Thirty Years of Economic Reform and Openness in China: Retrospect and Prospect", Economıc Theory, Applicatıons and Issues, Sayı: 51, (2008), p. 23-.
4. "China Satistical Yearbook 2018", National Bureau of Statistics of China, http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2018/indexeh.htm , (Accessed on April 4, 2018).
5. Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, (US Congress Research Service Report, Washington DC: 2018), p. 28-.
6. فاتح أوقطاي، الصين–القوة العظمى الجديدة والتوازنات الدولية المتغيرة
Çin Yeni Büyük Güç ve Değişen Dünya Dengeleri
منشورات İş Bankası الثقافية، إسطنبول: 2017، ص 22–29.
7. World Investment Report 2018, (UNCTAD Report, New York: 2018), p.4- 6.
8. صادق أوناي وشريف ديلك، "الحمائية الجديدة والحروب التجارية / Yeni Korumacılık ve Ticaret Savaşları، تحليلات سيتا، العدد: 228، (يناير 2018، ص 20–25.
9. "FDI Stocks", OECD, https://data.oecd.org/fdi/fdi-stocks.htm#indicator-chart , (Accessed on April 11, 2019).
10. World Investment Report 2019, (UNCTAD Report, New York: 2019), p. 3, Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challeges and Implications for United States, (Congressional Research Service Report, Washington DC: 2014), p.1012-.
11. "Foreign Exchange Reserves", Trading Economics, https://tradingeconomics.com/country-list/foreign-exchange-reserves , (Accessed on 25 March 2019); Yawen Chen ve Kevin Yao, "China's FX Reserves Post Surprise Gain, withstand June Market Chaos", Reuters, July 9, 2018; "Major Foreign Holders Of Treasury Securities", U.S. Department of The Treasury, http://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt , (Access Date: March 25, 2019).
12. "China's Gold Reserves Grow for 6th Straight Month", Xinhuanet, June 10, 2019.
13. James K. Jackson, U.S. Direct Investment Abroad: Trends and Current Issues, (US Congress Research Service Report, Washington DC: 2017), p. 8; John Seaman, Mikko Huotari ve Miguel Otero-Iglesias, Chinese Investment in Europe A Country Level Approach, (ETNC Report, Madrid: 2017), p. 2526-; World Investment Peport 2018, p. 3049-.
14. ألطاي أطلي، التنين والهلال في مئوية آسيا: خارطة طريق لتطوير العلاقات الاقتصادية التركية الصينية، (مؤسسة العلاقات الاقتصادية الخارجية، إسطنبول، ديسمبر 2016)، ص2.
15. البيانات المستخدمة في التحليل هنا هي بيانات هيئة الإحصاء التركية.

16. The American Enterprise Institute and The Heritage Foundation.

17. "China Global Invesment Tracker", AEI. https://www.aei.org/data/China-Global-Investment-Tracker, (Accessed on April 22, 2019).

18. Feng Zhongping ve Huang Jing, "China's Strategic Partnership Diplomacy: Engaging with a Changing World", European Strategic Partnership Observer .Studies 8, Global Partnership Series, (June 2014), p.7- 9

19. .China's Future Strategy", Business HT, 29 May 2015"

20. جم أوكان طونجل، تركيا والصين في إطار طريق الحرير الجديد / Yeni İpek Yolu Kapsamında Türkiye ve Çin، CRI Türk، 15 مايو 2017.

21. تكتسب الصين حقوق إدارة وتشغيل كثير من المشروعات المختلفة في إفريقيا من خلال تقديمها قروضا كبيرة. ويأتي في مقدمة هذه الدول جيبوتي، جمهورية الكونغو، زامبيا، أوغندة، كينيا.

22. انسحبت دول مثل ماليزيا وسريلانكا ونيبال وإندونيسيا من بعض المشروعات الاستثمارية.

23. Anisah Shukry, "China, Malaysia to Resume East Coast Rail for 11 Billion", Bloomberg, 12 April 2019.

24. "The Possible Impact of China's Belt and Road Agreement with Italy", DW, 24 March 2019.

25. China Outbound Tourism Research Institute; UNWTO; T. C. culture and Tourism Ministry

26. Oliver Smith, "The Unstoppable Rise Of The Chinese Traveller – Where Are They Going And What Does it Mean For Overtourism", The Telegraph, 11 April 2018.

27. تشترك الخطوط الجوية التركية THY بقسم من رحلاتها مع الخطوط الجوية الصينية Codeshore.

28. "Will 1 Million Chinese Tourists Keep Target", Bloomberg, 7 May 2018.

29. "مبادرات الاتحاد الفندقي التركي تحصد أولى نتائجها: كبرى الشركات الصينية تعلن قرارها الحاسم، وبقية الشركات على الطريق"، الاتحاد الفندقي التركي، (تاريخ الزيارة: 22 يناير 2019): http://www.turob.com/tr/haberler/turobun-girisimleri-ilk-somut-sonucunu-verdi-cinin-en-buyugu-kesin-kararini-acikladi-diger-sirketler.
خطوط جنوب الصين الجوية تستأنف رحلاتها بين بكين وإسطنبول بدءًا من ديسمبر 2018. وتنظم حاليًا ثلاث رحلات أسبوعية.